السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة

سمو رئيس الوزراء مباركا لبوقماز

المجلس ناقش المساءلة الموجهة للوزيرة من

بوقماز عبرت الاستجواب بلا طلبات ولا اقتراحات

العازمي : البعض يرى أن التوقيت ليس مناسبا وأن الحكومة صار لها فترة بسيطة .. وهذا غير صحيح

كتب : أحمد الهديان

في الوقت الذي شهدت فيه قاعة عبدالله السالم أمس مناقشة أول استجواب في دور الانعقاد الجديد تحت عنوان "تعارض المصالح وتضليل النواب" ، والموجه من النائب حمدان العازمي ، عبرت وزيرة الأشغال أماني بوقماز الاستجواب بلا طلبات ولا اقتراحات .

وأكدت الوزيرة المستجوبة بوقماز التزامها بالضوابط والنظم في إجراءاتها بالوزارة، كما بينت عدم وجود أي تعارض مصالح لكونها مستشارة في مشروع المطار الجديد.

في هذا السياق وخلال وقائع الجلسة صعدت الوزيرة بوقماز المنصة لتفنيد بنود استجوابها .

واعتلى النائب حمدان العازمي المنصة لشرح بند الاستجواب:

حمدان العازمي: انطلاقا من واجبي بصون الأمانة وبرا بالقسم الذي أقسمته أمام الله ثم أمام الشعب أن أزود عن حريات الشعب وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق، والتزاما بواجبي الشرعي والدستوري والأخلاقي تجاه الأمة، ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة والخطوات إلا أن من واجبنا ألا نغفل ولا نغض الطرف في حال وجود خلل أن نغض الطرف عن واجبنا الدستوري.

وتساءل العازمي: لماذا الاستجواب.. البعض يرى أن توقيت الاستجواب ليس مناسبا وأن الحكومة صار لها فترة بسيطة والتوقيت يعتبر تأزيما، وكيف يقدم استجوابا لحكومة فترتها شهر أو أكثر بقليل، وانا أقول إنه من الواجب علينا بهذا العهد أن نغير وجهة الرأي العام بالربط بين الاستجوابات والتأزيم وشل حركة البلد، فهذا غير صحيح، فجميع برلمانات العالم يوجد يوميا 3 استجوابات.

وأضاف متسائلا: " لماذا نخاف من الاستجوابات بالرغم من أنه سؤال مُغلظ والسؤال يحتاج توضيحا من الوزير، وهذا هو الإصلاح الحقيقي والبعض يقول إن الوزيرة ما صار لها شهر وتوّ الناس عليها، فما فعلته الوزيرة وتعارض المصالح والإجراءات التي تمت بعد تعيينها أخطر من تعيينها كوزيرة.

وتابع: لقد أحسنا النوايا، وحذرنا من أول يوم أنه لا يجوز تعيين الوزيرة ففيه شبهة وتعارض مصالح، ولا حياة لمن تنادي، تكلمنا ولا توجد فائدة، كأنه تحد للنواب وأكثر من نائب تحدث في القاعة ووجه كلامه للوزيرة مرات عدة وانتقدنا الوزيرة وبعض النواب صار لهم موقف واضح ومع ذلك تحدت الوزيرة النواب، وهو يعتبر تحديا للمجلس بأكمله، واتخذت قرارات أخطر من ذلك بتعيين موظفة من دون تدرج فقط لأنها كانت مديرة مشروع المطار الذي كانت الوزيرة مستشارة له.

وتساءل: كيف لوزير أن يعين بعد توليه المنصب بـ 20 يوما شخصا، وكيف نظرت إلى الملفات، والسيرة الذاتية، وفي مجالس سابقة وزيرة مشت على تغريدة، ووزير آخر بعد أسبوعين ، فالمبدأ لا يتغير بتغيير الأشكال، وأنا لا يغيرني تغيير وزير أو رئيس حكومة ولكن أقول كلمة الحق، وهذا ما كنا نتحدث عنه في المجالس السابقة.

وقال العازمي: إذا غضضنا الطرف على تعيينها وقلنا لا يوجد تعارض مصالح إنما تذهب هي وتقوم بتعيين مديرة عليها لجنة تحقيق فهناك علاقة سببية بينهما، بينما هناك قيادات ووكلاء موجودون بالكهرباء وفي الأشغال ولهم أحقية، والحكومة ساكتة، لماذا؟ مَنْ وراءها؟ لماذا صمت رئيس الحكومة؟، وانا أقول إن الموقف واحد والمبدأ واحد والأمانة واحدة والبرّ بالقسم واحد، ولا يتغير إلا المتلون وهذا تعرفه الناس وتعلمه جيدا.

وقال العازمي: سَنُبَيّن للنواب ولرئيس الحكومة والشعب أن بقاء الوزيرة خطر على المال العام بإجراءاتها التي اتخذتها، فعندما قلنا تعارض مصالح والإضرار بالمال العام، فإن تضليل النواب وتعارض المصالح واضح حيث إنها كانت مستشارة لشركة «ليماك» وكانت من ترفع التوصيات وخصما للوزارة، وتفاجأ الموظفون الذين يضعون مخالفات على شركتها أنها صارت عليهم وزيرة، فما وضع هؤلاء الموظفين؟ فقد كانت الوزيرة تطالب ويردها الموظفون، واليوم لابد من أن ننصفهم.

وأضاف: الوزيرة حاولت تضليل النواب وادّعت أنها تمت إعارتها من كلية الهندسة والبترول كي تعطي دورات للموظفين وللطلبة الموجودين، ثم أقرت أنها كانت مستشارة للشركة بقولها «عملي كمستشارة في إدارة المخاطر في مشروع المطار»، كما أن مذكرة التفاهم بين الشركة والجامعة لم توضح أي تفاصيل ولم توضح على ماذا تنص المذكرة، وهي أقرت أنها كانت مستشارة في الشركة وضللت النواب، وقالت إنه تمت إعارتي للتدريب، ولكن كانت تمثل الشركة كاستشارية مخاطر، وكما تبين في المحضر «حاضرة عن الشركة» وهي تقول استعانوا بي كمدربة، وهذا التضليل.

وتابع متسائلا: هناك محاضر متفاوتة بأسماء متفاوتة من الوكلاء وهي حاضرة عن الشركة، ولا أقبل تضليل النواب في قاعة عبدالله السالم، فأي دكتور في الجامعة يفترض أن يكون الايميل الخاص به على محل عمله، ولقد كان إيميل الوزيرة على الشركة، فأين مكان عملها الأساسي من المفترض أن يكون على الجامعة ولا يكون على الشركة؟

وعقب بالقول: من الواضح أنها كانت تعمل في الشركة من خلال المحاضر والايميل ومن خلال صفتها في كثير من المواقع، فمع جمعية المهندسين، وحتى في المواقع الخارجية كانت تحضر عن الشركة، وبعدما توفي عدد من عمال المطار تواجدت أيضا ممثلة عن الشركة، وفي زيارة ميدانية من الوزيرة السابقة رنا الفارس لمشروع المطار والوزيرة بوقماز كانت موجودة وترتدي خوذة شركة (ليماك)، ثم تأتينا لتقول للنواب إنه تمت إعارتها وهذا تضليل.

وقال العازمي: لي 10 سنوات في المجلس و4 دورات تشريعية وخلال استجوابات سبعة سابقة لم يجرؤ وزير على تضليل النواب داخل القاعة، مثلما فعلت الوزيرة، ولم أتجن على الوزيرة فليس هذا من طبعي، ولتقم الوزيرة وتقول إنها لم تكن موظفة في الشركة، بالفعل كانت موجودة، بل هي التي كانت تقابل الموظفين من الوزارة، واليوم وبقدرة قادرة تعين مديرة لم تتدرج في المناصب، وعليها تجاوزات ولجنة تحقيق فهل لا توجد كفاءة في الوزارة؟

وأضاف: اذا راجعتم مرسوم تعيين المذكورة وكيلة وزارة بناء على عرض وزيرة الأشغال في 13/11/2022 سيتضح لكم ما أقوله بشأن شكي في اختيارها عندي حق، فكيف تقبل الحكومة، أليس من المفترض بحث ملفاتها أليس هناك أكفأ منها، فهذا ليس تعيينا باراشوتيا بل أكثر من ذلك، فقد رفض الديوان أن تكون مديرة، لتقوم الوزيرة بتعيينها وكيلة للوزراة، فهذا يعتبر رد جميل ومكافأة، على حساب الوكلاء المساعدين من بينهم عايد عبدالله العازمي، وهو وكيل مساعد قبل ان تأتي الوزيرة في شهر 8 أو 9، وهذا مواطن حقه حق الجميع.

وتابع: إن المخالفات على تلك الوكيلة تتعلق بالاستيلاء على المال العام وحرمان الخزينة من مبلغ 110 ملايين دينار غرامة تأخير على الشركة، حيث طلبت الوكيلة التمديد لكي تعفيها من الغرامة، وأرسلت الكتاب إلى لجنة المناقصات والوكيل المساعد آنذاك أوقف التمديد حتى لا تذهب الغرامة لأن المشروع الآن هو أكبر «كيكة» موجودة.

وتساءل العازمي: كيف يقبل رئيس الحكومة بذلك، إلا إذا كان الأمر خارجا عن إرادته فليعلن ذلك للشعب لكي يعذره، وأنا لا أسترسل في كلام بل أظهر المستندات، فلا أتكلم جزافا، ولا أصعد المنصة من دون دليل، ولا نجامل على حساب المصلحة العامة، وكم وكيلا كلفته بظلم الكفاءات الموجودة، والمفروض أن الوزيرة تقدم استقالتها، فقد ثبت أنها استغلت الوضع.

وقال: هناك أيضا واقعة إعفاء المقاول من غرامات تعطيل مستحقة، وقيمة الأرضيات 27 مليونا «بند أعمال الأرضيات»، فالأرضيات الاسفلتية بـ27، وقامت المديرة باعتماد الأرضيات غير الاسفلتية من دون الرجوع إلى قطاع الرقابة، والاستشاري قال رأيه بصراحة إن البديل غير مساوٍ للمادة المطلوبة وهذه هي الحرمنة.

وأضاف: مشروع المطار بدأ في 2016 مدته 6 سنوات أي في 2022 ينتهي والتأخير كان بحدود 495 يوما، ومن الواضح أن الوزيرة كانت تعمل لمصلحة الشركة وليس لمصلحة الوزارة، والعجيب في الأمر، أنهم يطلبون التمديد ويُرفض، ويطلبون التمديد الثاني للعقد، وقيمة أحد بنوده 33 مليونا والغرامة 110 ملايين، أيُعقل ذلك؟ وهل يُعقل إعفاء الشركة؟ والوزيرة السابقة أكدت من بعد زياتها للمشروع عن وجود مستندات غير صحيحة.

وقال العازمي: هناك كتاب آخر بعدم استحقاق المقاول أي تمديد زمني، وكذلك ديوان المحاسبة يستفسر عن العرض المقدم، وهم وضعوا حججا بأن المقاول من الباطن هو من تأخر، وحجة أخرى بأن (جائحة كورونا) هي السبب؟ والشركة عبر ممثلها د. أماني بوقماز تحمل المسؤولية للوزارة.

وأضاف: بند الأرضيات قيمته 27 مليون دينار، والوزيرة أعطت أمرا بصب الأرضية، بالمخالفة للمتطلبات الفنية للأرضيات المعلقة ما تسبب في تشققات تحتاج إلى إصلاح، إضافة إلى مخالفات أخرى زادت التكلفة على المال العام، وننتظر رد الوزيرة وسوف ندينها من ردها.

الرئيس السعدون: ترفع الجلسة للصلاة والاستراحة لمدة ربع ساعة.

واستؤنفت الجلسة برئاسة رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون عند الساعة الواحدة ظهرا ليستكمل المجلس مناقشة الاستجواب:

وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة د. أماني بوقماز: تشرفت بنيل ثقة القيادة السياسية وزيرا للأشغال العامة وأديت اليمين الدستورية أمام سمو نائب الأمير ولي العهد في 7/10/2022 وفي اليوم التالي أديت القسم أمام المجلس ولم أحنث ولم أخن القسم، فغايتي ثقة الوطن والوفاء للقيادة.

وقالت الوزيرة: أجدد القسم أمامكم أن الحديث اليوم شفاف واضح وإنني لم أنتهج خلال الفترة السابقة سوى صدق الكلمة، وقمت بتطبيق اللوائح وسلامة القرارات ولم أتجاوز تشريعا ولم أتعد على حق الكويت، وهذا ليس منة بل واجب أصيل وفق ما التزمت به الحكومة في الخطاب الأميري.

وأضافت: إن الاستجواب حق أصيل لكل نائب ونقر الأداة الدستورية ونصر عليها، فالإصلاح هدفنا جميعا ونعمل له، والإصلاح طريقه كالشمس، محاربة من ينتهج الإصلاح هي أشد إيلاما وخطرا، فقد قضت المحكمة الدستورية في 9 لسنة 2004 بأنه لا يجوز استجواب الوزير عن الأعمال السابقة على توليه الوزارة، وقد آليت على نفسي صعود المنصة التزاما باحترام أداة الاستجواب.

وتابعت: إذا كان البعض يقول إن الوزير غير مساءل، فإنني آليت على نفسي من البحث عن كل ما أثاره النواب وقمت بمعالجته فورا، وأؤكد التعاون التام في إزالة المخالفات أو الانحراف عن المسار الصحيح، فعملي في الوزارة متناغم مع عملي في مجلس الأمة، ومن المؤسف أن الاستجواب عنوانه وفحواه وكل ما فيه يدعى جورا إنني مارست تعارض المصالح وضللت نواب الأمة.

وتساءلت: ما يحز في النفس أن الاستجواب يتجاوز كل ما اتفقت عليه السلطتان من أجل التعاون للإصلاح، فالفترة شهر واحد فقط ولم تحل الحكومة برنامج عملها فهل من الجائز محاسبة أحد أعضائها؟، وأرى أن القفز مباشرة إلى الاستجواب قد يعني الشخصانية والتعدي على التدرج، كما أرى أن القضية ليست إصلاحا أو تعارض مصالح فأنا لم أرتكب قرارات تضر بالصالح العام، والاتهام ينحصر في توظيف الأداة الدستورية بما يخالف النص الدستوري، وأنا حريصة في الرد على النائب بكل شفافية مع التحفظ على العبارات غير اللائقة.

وقالت بوقماز: المادة (131) لا يجوز تولي الوزير وظيفة عامة أو مهنة حرة، فالمحظور على الوزير هو عدم الجمع أثناء ممارسة وظيفته، فالوزير لا يُسأل عن أعماله الخاصة قبل الوزارة، وأهل الكويت إما موظف عام أو صاحب مهنة أو عمل حر تجاري، والوزير يُسأل عن أعماله بعد توليه الوزارة وليس قبلها، فكوني أستاذة جامعية تمت الاستعانة

بوقماز مفندة بنود الاستجواب

حمدان العازمي شارحا بنود استجوابه

- لماذا نخاف من الاستجوابات بالرغم من أنه سؤال مُغلظ والسؤال يحتاج توضيحا؟
- فما فعلته الوزيرة وتعارض المصالح والإجراءات التي تمت بعد تعيينها خطر
- حذرنا من أول يوم أنه لا يجوز تعيينها ففيه شبهة ولكن لا حياة لمن تنادي
- اتخذت قرارات خطيرة بتعيين موظفة من دون تدرج فقط لأنها كانت مديرة مشروع المطار
- كيف لوزير أن يعين بعد توليه المنصب بـ 20 يوما شخصا من دون النظر للسيرة الذاتية ؟
- سَنُبَيّن للنواب ولرئيس الحكومة والشعب أن بقاء الوزيرة خطر على المال العام بإجراءاتها التي اتخذتها
- حاولت تضليل النواب وادّعت أنه تمت إعارتها من كلية الهندسة والبترول
- مشروع المطار بدأ في 2016 مدته 6 سنوات أي في 2022 ينتهي والتأخير كان بحدود 495 يوما

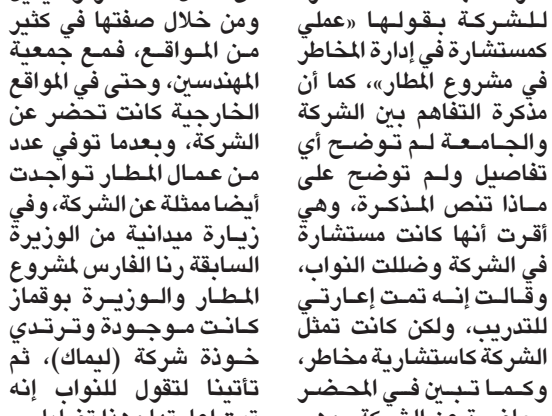
متابعة نيابية

جانب من الجلسة